

الرقم : ٧٧٣٠

القرار رقم ١٢٥٦ ل

- إن وزير العدل .

- بناءً على أحكام قانون السلطة القضائية رقم (٩٨) تاريخ ١٩٦١/١١/١٥ وتعديلاته .

- وعلى قرار مجلس القضاء الأعلى /١٠٥/١٠/٥/٢٠١٠ .

- وعلى مقتضيات المصلحة العامة .

يقرر ما يلي :

**المادة ١** - تنظم العطلة القضائية في الإدارة المركزية بوزارة العدل ومحكمة النقض والمحاكم والدوائر القضائية بمحافظات القطر لعام ٢٠١٠ على النحو التالي:

أ- خلل شهر تموز من ٢٠١٠/٧/١ ولغاية ٢٠١٠/٧/١٢

ب- خلل شهر آب من ٢٠١٠/٨/١ ولغاية ٢٠١٠/٨/١٢

ج- خلل شهر أيلول من ٢٠١٠/٩/١ ولغاية ٢٠١٠/٩/١٤

**المادة ٢** - ينظم رئيس محكمة النقض ونائبه طريقة النظر بوقف التنفيذ وفي سائر القضايا التي تتسم بطابع العجلة .

**المادة ٣** - يتناوب رؤساء الغرف والمستشارون والقضاة العمل أيام العطل القضائية لتأمين نصاب محكمة الاستئناف للنظر بالقضايا المستعجلة الاستئنافية والبدائية والصلحية التنفيذية والشرعية واستجواب الموقوفين وتامين عمل قضاة الإحالات كما يتناوب قضاة النيابة والتحقيق أيام هذه العطل القضائية فيما يتعلق بالجرائم المشهودة والقضايا المستعجلة واستجواب الموقوفين ويؤمن نصاب محكمة الاستئناف من رئيس ومستشارين في المحافظة التي فيها أكثر من غرفة استئنافية كما تنظم أيام العطل القضائية بين القضاة في محاكم المناطق والزواحي بحيث ينال قاض واحد في محكمة المنطقة التي يوجد فيها أكثر من قاض كما ينال قاض واحد في منطقتين أو ناحيتين متجاوزتين لا يوجد في كل منها سوى قاض واحد وتنظم المناوبة في كل محافظة بقرار يصدر عن محكمة الاستئناف المدنية الأولى ويبلغ لوزارة العدل والنائب العام للجمهورية .

المادة ٤- يداوم خلال أيام كل عطلة نصف عدد المساعدين والمحضرات في كل محكمة أو دائرة قضائية وفي الإدارات المركزية ويرسل رئيسها إلى الوزارة عن طريق النيابة العامة جداول باسمائهم والأيام المكافئين بالمناوبة.

المادة ٥- إذا رأى رئيس إحدى المحاكم أو إحدى الدوائر القضائية أن العطلة القضائية تؤثر على سير العمل يوقف العمل بجدول المناوبة ويخبر وزارة العدل بذلك عن طريق النيابة العامة.

المادة ٦- تكلف دوائر النيابة العامة بمراقبة تطبيق وتنظيم العطلة القضائية ومتى ثبت لديها أن هذه العطلة أضرت بالعملية العامة وسير العمل في إحدى المحاكم أو الدوائر القضائية عليها إبلاغ وزارة العدل فوراً لاتخاذ الإجراء المناسب.

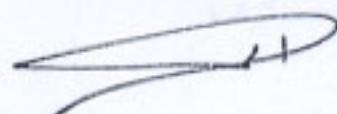
المادة ٧- تمنع الإجازات الإدارية عن القضاة والمساعدين العدليين المناوبين خلال العطلة القضائية إلا لأسباب اضطرارية.

المادة ٨- يبلغ هذا القرار من يلزم لتنفيذها.

دمشق في ٢٧/٥/١٤٣١ هـ و ١٠/٥/٢٠١٠ م

وزير العدل

القاضي أحمد حمود يونس



نسخة إلى :

- مكتب الوزير .
- رئاسة محكمة النقض .
- مكتبي معاونى الوزير .